

Distr.  
LIMITED

UN LIBRARY

الجمعية العامة

A/C.3/46/L.20  
30 October 1991  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

NOV 1 1991

UNISYS LIBRARY

الدورة السادسة والأربعون

اللجنة الثالثة

البند ٩٤ (٢) من جدول الأعمال

التنمية الاجتماعية : المسائل المتمثلة بالحالة الاجتماعية  
في العالم وبالشباب والشيخوخة والمعوقين والأسرة

غانا\* : مشروع قرار

الحالة الاجتماعية في العالم

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ١٣٩٢ (د - ١٤) المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٩ و ٢٥٤٢ (د - ٢٤) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩ و ٩٨/٤٠ و ١٠٠/٤٠ المؤرخين في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ و ٤٩/٤٢ المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ و ١١٣/٤٢ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ و ٥٦/٤٤ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ و ٨٧/٤٥ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ،

وإذ تشير أيضا إلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٩/١٩٨٧ و ٤٠/١٩٨٧ و ٤٦/١٩٨٧ و ٥٣/١٩٨٧ المؤرخة في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٧ و ٧٣/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩ ومقرر المجلس ١١٣/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، وإذ تحيط علما بقرار المجلس ٢٨/١٩٩٠ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٠ و ٤/١٩٩١ المؤرخ في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١ ،

\* بالنيابة عن الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي هي أعضاء في

مجموعة ال ٧٧ .

وقد نظرت في التقرير المؤقت للأمين العام عن الحالة الاجتماعية في العالم (١) ،

وإذ تضع في اعتبارها الهدف المتمثل في تحسين رفاه سكان العالم على أساس مشاركة جميع أفراد المجتمع مشاركة تامة ومتساوية في عملية التنمية وتوزيع الفوائد المحققة منها عليهم توزيعاً منصفاً ،

وإذ تدرك أن لكل بلد الحق السيادي في أن يعتمد بحرية النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي يعتبره النظام الأنسب وأن كل حكومة تتحمل المسؤولية الأساسية عن ضمان التقدم الاجتماعي والرفاه لشعبها ،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء استمرار تدهور الحالة الاقتصادية في كثير من البلدان النامية ، خصوصاً أقلها نمواً ، كما يدل عليه التدني الكبير في الأحوال المعيشية ، واستمرار وزيادة انتشار الفقر على نطاق واسع في عدد كبير من هذه البلدان وتردي المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية فيها ،

وإذ تضع في اعتبارها أن بلداناً نامية معينة استطاعت تحقيق درجة من التقدم الاقتصادي والاجتماعي ،

واقترعاً منها بوجوب زيادة سرعة التنمية في البلدان النامية زيادة كبيرة من أجل تمكين هذه البلدان من تحقيق هذا الهدف ، ولا سيما لتلبية الاحتياجات الأساسية في مجالات الغذاء والإسكان والتعليم والعمل والرعاية الصحية ، ومكافحة الويلات التي تهدد صحة ورفاه سكانها ،

وإذ تسلم بأن التقدم في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي يشكل أولوية هامة بالنسبة للسياسات الوطنية وللأمم المتحدة والمجتمع الدولي ، فضلاً عن كونه من مستلزمات التنمية الدولية والسلم الدولي ،

وإذ تؤمن بوجود حاجة إلى أن تبذل منظومة الأمم المتحدة مزيداً من الجهود لدراسة ونشر بيانات ومواد دقيقة ومتوازنة عن الحالة الاجتماعية الراهنة في العالم ،

لا سيما فيما يتعلق بالاتجاهات الناشئة والهيكل المؤسسية التي تؤثر على التنمية الاجتماعية ،

وإذ تضع في اعتبارها ضرورة التفكير بصورة موضوعية في حساسية وأهمية المشاكل الاجتماعية في البلدان النامية ، ولا سيما في أقل البلدان نمواً ،

١ - تحيط علماً بالتقرير المؤقت للأمين العام عن الحالة الاجتماعية في العالم ؛

٢ - تلاحظ مع القلق أن التقرير المؤقت للأمين العام عن الحالة الاجتماعية في العالم لم يركز بالقدر الكافي على التدهور المستمر في الحالة الاقتصادية والاجتماعية في كثير من البلدان النامية ، خصوصاً أقلها نمواً ، الذي يشكل الاتجاه الرئيسي في كثير من تلك البلدان ؛

٣ - تلاحظ الإدراك المتزايد لأهمية وضع تدابير في مجال السياسة العامة على جميع المستويات استناداً إلى علاقة الترابط بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية والتقدم الاجتماعي في تحقيق التنمية الشاملة ؛

٤ - تلاحظ كذلك ببالغ القلق استمرار تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية في كثير من البلدان النامية ، وخاصة في أقل البلدان نمواً ، برغم الجهود المبذولة على الأصعدة الوطنية ؛

٥ - تلاحظ أيضاً ببالغ القلق الضعف الشديد لوضع البلدان النامية العام في مجال التجارة الدولية والتمويل الدولي ، الذي ازداد سوءاً بفعل اتجاه أسعار السلع الأساسية نحو الهبوط في الأجل الطويل ، والتدهور الخطير في معدلات التبادل التجاري ، والنقل الصافي للموارد من البلدان النامية ، والحمائية وععب الديون الخطير ، واقتران ذلك بارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية ؛

٦ - تطلب إلى المجتمع الدولي أن يولي اهتماماً خاصاً لتدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية ، ولا سيما في أقل البلدان نمواً ، وأن يضمن ألا تؤثر الاتجاهات الطارئة في العلاقات الدولية الشاملة تأثيراً سلبياً على المحنة التي تعيشها تلك البلدان ؛

٧ - تطلب إلى جميع الدول الاعضاء تعزيز التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي عن طريق وضع وتنفيذ مجموعة مترابطة من التدابير في مجال السياسات تستهدف تحقيق الغايات والاهداف المحددة في إطار الخطط والاولويات الوطنية في ميادين العمالة ، والتعليم ، والصحة ، والتغذية ، والمرافق السكنية ، ومنع الجريمة ، ورفاه الاطفال ، وتكافؤ الفرص للمعوقين والمسنين ، ومشاركة الشباب مشاركة كاملة في عملية التنمية ، وإدماج المرأة ومشاركتها على نحو كامل في التنمية ؛

٨ - تؤكد من جديد الالتزامات والسياسات المتعلقة بالتعاون الإنمائي الدولي كما هي مبينة في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية<sup>(٣)</sup> ، الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثامنة عشرة ؛

٩ - تؤكد من جديد سلامة مبادئ وأهداف الإعلان المتعلق بالتقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي<sup>(٣)</sup> ، وكذلك المبادئ التوجيهية لسياسات وبرامج الرفاه الاجتماعي والإنمائي في المستقبل القريب<sup>(٤)</sup> ، وتدعو إلى تنفيذ هذه المبادئ والاهداف بفاعلية كوسيلة لجعل الحالة الاجتماعية في العالم أكثر إنصافا ؛

١٠ - تؤيد طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الوارد في الفقرة ٤ من القرار ٤/١٩٩١ بأن يعيد الامين العام توجيه مشروع إطار تقرير عام ١٩٩٣ عن الحالة الاجتماعية في العالم ، لكي يكون مشروع الإطار متفقاً مع الطلبات الواردة في الفقرة ٧٣/١٩٨٩ من قرار المجلس ؛

١١ - تطلب إلى الامين العام أن يأخذ في اعتباره ، عند إعداد تقرير عام ١٩٩٣ ، الصلة الوثيقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية ، وأن يورد تحليلاً متعمقاً للمشاكل الاقتصادية في البلدان النامية وأثر تلك المشاكل على الحالة الاجتماعية في العالم ؛

---

(٣) القرار د/١٨ - ٣ .

(٣) القرار ٢٥٤٢ (د - ٢٤) .

(٤) E/CONF.80/10 ، الفصل الثالث .

١٢ - توصي بأن تستعرض لجنة التنسيق الإدارية مشروع تقرير عام ١٩٩٣ للتأكد من تركيزه على النظرة المتكاملة المتعددة الجوانب ، ولتوفير مصدر للمعلومات اللازمة للتقرير ؛

١٣ - تحيط علما بتقرير الأمين العام المعنون "العمل الجاري في منظومة الأمم المتحدة لتحسين المؤشرات الكمية والنوعية التي تقيس الحالة الاجتماعية ومستوى المعيشة<sup>(٥)</sup> ؛

١٤ - تدعو جميع الأجهزة والمنظمات والهيئات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إلى التعاون الكامل مع الأمين العام في إعداد التقارير المقبلة ، وذلك بتوفير جميع المعلومات ذات الصلة المتعلقة بمجالات اختصاصات كل منها ؛

١٥ - تقرر أن تنظر في دورتها السابعة والأربعين في البند المعنون "التنمية الاجتماعية" .

-----